

الباب الثالث

السياسة الأوروبية لمقاومة الفقر

● منذ بدأ الاتحاد الأوروبي كاتحاد اقتصادى فإن المجتمع الاقتصادى الأوروبى قد تعلق بأهداف تطوير وتنمية التشريعات التجارية، أكثر من المضى قدماً فى تصميم السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية، والتي تتم من خلال أو عبر الدول الأعضاء فى الاتحاد.

● وعلى الرغم من التركيز على النظرة الاقتصادية الأولية، فما زالت هى الأساس الأكثر أهمية، ونحن فى نهاية القرن العشرين سيصبح الاتحاد الأوروبى أكثر وأكثر ارتباطاً مع محاولات توثيق أو اصر الصلات فى تخطيط السياسة القومية، لتطوير المبادرات لمجتمع واحد متسع، تنخرط فيه كل الدول الأعضاء.

● فى سنة ١٩٩٠م تم إنشاء السوق الأوروبية، وتلى ذلك خلق الاتحاد الأوروبى طبقاً لاتفاقية «مستراخت» (Maastricht) وآراء وتعليقات كل الدول الأعضاء تجاه خلق عملة مالية أوروبية موحدة، يتم من خلالها تبنى مستويات من السياسة الاجتماعية القومية المتشابكة والمترابطة، على الرغم من أن بريطانيا قد اعترضت على النقاط السابقة، واحتفظت بحق الرجوع لها، إذا ما تمت الموافقة النهائية على تنفيذها.

● وقد ارتبط هذا النمو بتخطيط السياسة الاجتماعية والاقتصادية، التى تعكس أثرها بصفة خاصة على مجال المبادرات السياسية، التى بدأت فى الاستجابة لمشاكل الفقر فى دول الاتحاد الأوروبى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

● وقد أقامت دول الاتحاد الأوروبى برامج اقتصادية ضخمة لمكافحة الفقر فى دول الاتحاد الأوروبى، وتواكب ذلك مع البرامج الاجتماعية التى تكون على نطاق صغير نسبياً بحيث يتحدد مجالها وأثرها، ولاشك فى أن هذه لها أهمية كبيرة لتحريك زمام مشكلة الفقر، ووضع سياسة رشيدة لمقاومة الفقر داخل جدول الأعمال الأوروبى.

● إن هذا التحرك يجب أن يتم من خلال التكامل التام والتناغم الهارمونى بين دول الاتحاد الأوروبى؛ بحيث يكون أكثر تأثيراً وفعالية على المستوى الأوروبى، ويعكس أثره على المستوى العالمى.

● أن تكون المستويات العالمية للعمالة والأجور فى دول الاتحاد الأوروبى تسير الأمور بها تجاه إصلاح حالة الميزان التجارى لكافة دول العالم، بما فيها الأعداد

الكبيرة للعمال المهاجرين أو غير المهاجرين لأوروبا، والتي تحصل على أجور منخفضة.

● عندما تتكامل دول العالم الثالث مع الدول الأوروبية، وذلك يمكن الإسراع في تحقيقه من خلال برامج «الشراكة الأوروبية»، فإن ذلك سيزيد من المستويات العالية نسبياً لمعظم المواطنين، الذين يعانون من عدم انتشار العدالة والمساواة بينهم بطريقة مضطربة على المستوى العالمي المتسع؛ نتيجة انتشار الفقر والحرمان حتى يتحقق النمط العالمي لمكافحة الفقر، وترسيخ الإجراءات الحمائية ضد الفقر.

● تعاريف وقياسات الفقر

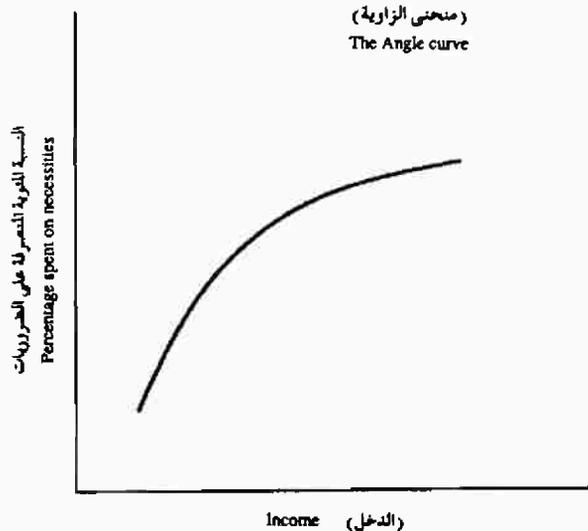
● تعريف الفقر

● عرف «تونسند» (Townsend) سنة ١٩٧٩م الفقر بما يلي: «الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان، التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية، والمشاركة في الأنشطة، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم».

● حددت العاملة «أورشانسكي» (Orshansky) سنة ١٩٦٩م «منحنى الزاوية» (The angle curve) لقياس العلاقة بين الدخل للأسرة، والنسبة المئوية المنصرفة على الضروريات اليومية اللازمة لشرائها، وذلك لقياس لمستوى الفقر، حيث أوضحت بأن الناس الذين هم في مستوى الفقر ينفقون نسبة ٣٠٪ من ميزانية الزسرة على الغذاء.

● وقياس الفقر على أساس شراء الاحتياجات الغذائية يعتبر نقطة ضعف في هذا المقياس؛ حيث إن الاحتياجات الحياتية لا تقتصر على الغذاء فقط.

● فعلى سبيل المثال في كندا حيث يرتفع مستوى الحياة، يتم إنفاق نسبة ٦٢٪ من ميزانية الأسرة على الغذاء والملبس والمأوى.

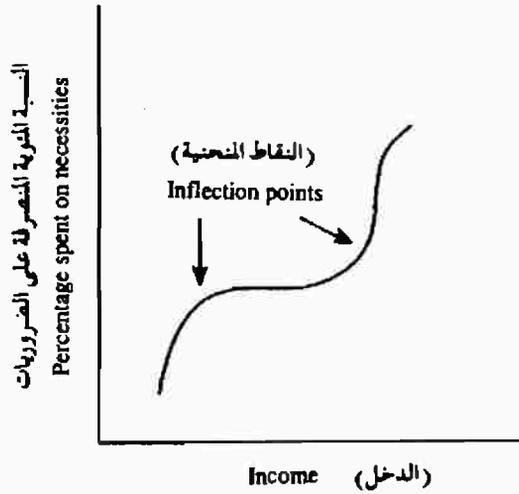


النقاط المنحنية على منحنى الزاوية

(Inflection Points on the Angle Curve)

● ولهذا فقد أستبدلت النقطة المحورية لمنحنى الزاوية نفسه والذي عند استعماله لم يعط منحنى بسيط، بل أكثر من ذلك أنتج شكل حرف (s) والذي يمثل التغيرات الأكثر تعقيداً في مستويات التكاليف بحيث يصل بنا المقياس إلى النقاط المنحنية على منحنى الزاوية كما في الشكل التالي :

(النقاط المنحنية على منحنى الزاوية)
Inflection points on the Angle curve

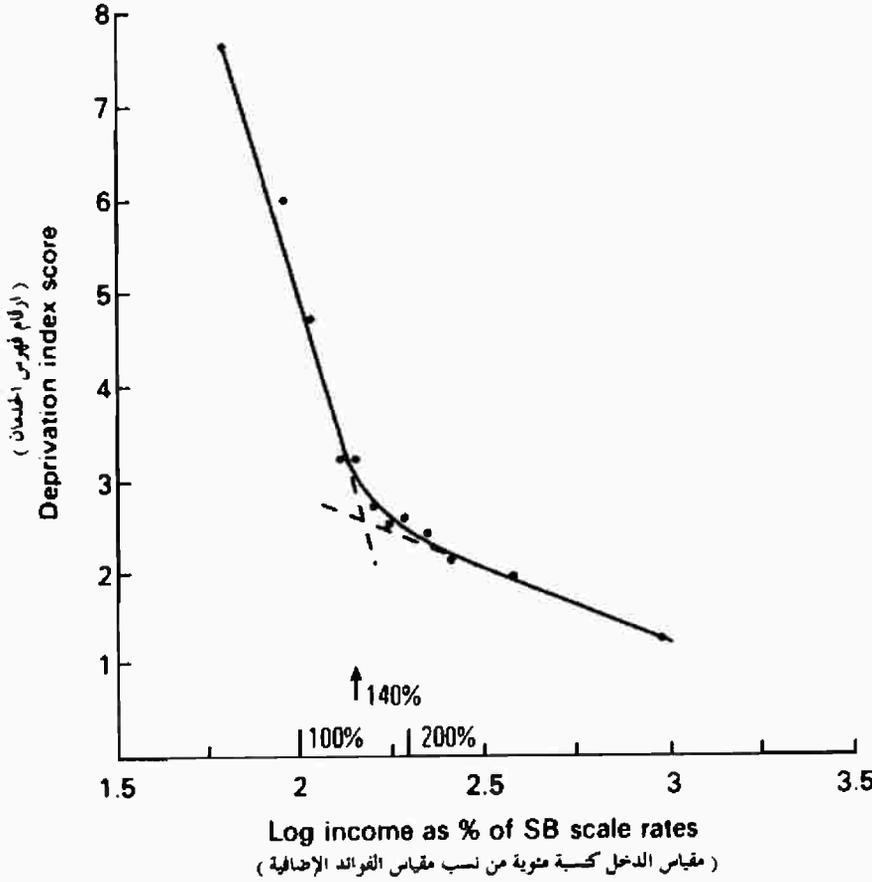


● ولهذا فإن مقياس الدخل لتحديد مستوى الفقر هنا لم يتحدد فيه متغيرات ومعدلات التغذية، والاعتماد على العدالة والمساواة، لتثبيت الخطوط الفاصلة للدخول النقدية المتخصصة واستجاباتها، حيث إن ذلك يعتمد على الوظيفة المقبولة للرفاهية كمقياس للدخل، يمكن تطبيقها على أى مجتمع، ولهذا فقد أثيرت نقاط الاختيار السياسى والذي يحدده بالطبع على سبيل المثال مستويات المنافع والفوائد التى تمنحها الدولة، وقد أسرع البعض بالأخذ بعناصر الاختيار السياسى عند تصميم المستويات المقبولة للمقياس، والتي يمكن تفاديها باستعمال مقياس «مؤشرات الحرمان» لتحديد الفقر .

● مؤشرات الحرمان

- لقد كان «تونسند» في دراسته على الفقر في بريطانيا في حقبة الستينيات بمثابة الرائد لمؤشر الحرمان كوسيلة لتحديد تعريف الفقر .
- ومع كل المدخلات للفقر، فقد رسم صورة حقيقية للحرب الضروس لمكافحة الفقر وإزالة الفقر المطلق في بريطانيا .
- ولقد تمسك «تونسند» بفكرة الاحتياج أو الحرمان الأكثر المتعلق بالفقر، وقد اعتقد أن الحاجة المتصلة بها تعبر عن العوز من أنماط الحاجات اليومية الضرورية للحياة، ولكن لم يكن ذلك بمثابة حكم قاطع على الفكرة، ولكن يمكن تصميم وقياس الهدف منها .
- ولقد تيسر ذلك باتخاذ قائمة بالمؤشرات الأساسية لمستوى المعيشة، والنقص فيها الذى بنى على أساسه الدليل على الحرمان .
- وقد استخدم أرقام الحرمان المختلفة من الملكية اعتماداً على فهرس وملخص قيمى لنموذج الملكية فى نطاق الدخول للملكيات، وقد وضع تلك الأرقام فى شكل رسم بيانى، باستعمال لوغاريتم الدخل والنسبة المثوية للفائدة المتاحة، والتي هنا تقع داخل خطين واضحين .
- هناك خط واحد يمثل مركز التغير فى فهرس الحرمان، يأتى فى قاع مجموعة الدخل الخمسة كدخول مزدهرة، أما الباقي فيمثل مركز التغير للدخول القمية السبعة . وتكون مجموعة الدخل القاعية الخمسة، والتي من خلالها تمثل دخل الملكية أقل من ١٤٠٪ من الفوائد الإضافية المستحقة، والشكل التالى يمثل ماذهب إليه «تونسند» فى آرائه .

Deprivation by logarithm of income as a percentage of Supplementary Benefit rates



● ومن هنا علق «تونسند» بأن تلك النقطة التي تقابل الخطوط، أو تضع عليها اتجاهها آخر، فإن المنحنى يرتد لأعلى مكوناً المدخل للحرمان، وهذه تكون نقطة الهبوط في مقياس الدخل لأسفل؛ حيث يزيد بموجبها الحرمان بطريقة لاتناسبية معبرة عن الانخفاض في الدخل (تاونسند ١٩٧٩).

● وأكثر من ذلك عمومية حدد «تاونسند» ما المستهدف بالتعريف المتصل بالفقر، وكان خط الفقر الناتج هنا حوالي ١٤٠٪. بينما يعلم مستوى الفائدة من الناحية النظرية إلى ٤٠٪ في بريطانيا كبلد واعدة.

● ذكر «ر. والكرو» (R. Walker) سنة ١٩٨٧م أن عدم المساواة وتجاهل أكثر آفاق الحياة أهمية، والتأثير السياسي، وعدم تحديد اتجاه لتقليص الفقر أثر كثيراً على مستوى الفقر وتحديده؛ مما أثر على السلوك النفسي والاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع، وأعطى صورة معقدة أكبر ومتغيرة باستمرار للفقر، أظهرت خليط من النماذج المختلفة للحرمان، مما يتطلب إيجاد عملية ديمقراطية للحلول - ولو من

● من أجل مفهوم
ديمقراطي

الناحية النظرية - لإزالة وتقليص حجم الفقر ومكافحته، تلك مهمة يجب أن تشارك فيها الحكومات والمؤسسات؛ للعمل على إيجاد نظم قيمة للأمان الاجتماعى، مع وضع استراتيجيات لمقاومة الفقر، والتي ناقشها المؤلف تفصيلاً فى الفصل الرابع من هذا الكتاب الرشيق.

● والحاجة هنا ماسة لوضع أساس ديمقراطى سليم، ذى تأثير مؤسسى متين لمقاومة الفقر فى معناه الاقتصادى والاجتماعى، كحق طبيعى للفقراء بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، يشارك فيها السياسيون والأكاديميون فى البحث عن التفاصيل وتحسين التوقعات، والاحتياج للتعريف المذهبى بحيث يترك صورة متضاعفة التأثير، ومتقبلة الخبرات المتحصلة، تميز فيها بين المساواة وعدم المساواة فى المجتمعات الحديثة المعقدة، وفى أدق الأمور الاجتماعية الحديثة حالياً.

● الحرمان والعوز الاجتماعى

● الحرمان النسبى

والذى يسببه ما يلى :

(١) نقص التغذية، والملابس واللوازم المنزلية الأخرى ذات الطبيعة الاستهلاكية، والتي تكون متقبلة من المجتمع.

(٢) هبوط المستوى المعيشى المناسب لغالبية الأفراد أو للمجتمع بأكمله.

(٣) هبوط مستوى غالبية الأفراد، الذى يمكن حدوده نتيجة إعادة التوزيع العادل أو إعادة الهيكلة الجيدة للمجتمع.

يتركز الحرمان فى البيت فى الفئة التى لا تجد مأوى لها ومنهم الأطفال وكبار السن، أو وجود مسكن غير مناسب للظروف الطبيعية للحياة المعيشية للسكان، ويعانى من تلك المشكلة الفقراء والعمال المؤقتين وذوى الدخل المنخفضة والمشردين والمعتلين صحياً؛ مما يعكس أثره على المجتمع.

● إن آفاق العوز الاجتماعى قد طغت مكانته على الفقر؛ حيث هو ذو طبيعة أكثر سكوناً عن كونها ديناميكية، بحيث تظهر على المدى البعيد أكثر تأثيراً عن الفقر المالى.

● إن العوز الاجتماعى لايعنى فقط عدم كفاية الدخل، بل يذهب إلى أكثر من ذلك بالمشاركة فى حياة العمل نفسه، وعلى العموم فإنه يتعين التأكيد بدرجة كبيرة على أساليب الربط الاجتماعى للمجتمع نفسه.

● ويقترح فى هذا المقام شيئاً أكبر من عدم المساواة الاجتماعية، ولهذا يجب أن يتم تحمل أخطار كل أدوات ووسائل المجتمع، أو حتى التأكيد على إعادة التشريع

● الحرمان فى البيت والعمل

● العوز الاجتماعى

لتحقيق الرخاء والرفاهية والاعتماد عليها (أبحاث «روبينس» (Robbins) ١٩٩٤م).

● إن آفاق العوز الاجتماعي ترجع إلى عملية مؤداها إقامة العلاقات الاجتماعية بين الفقراء وباقي فئات المجتمع، والتي عن طريقها يخلق الفقر أو يعاد خلقه.

● ويظل هذا الموضوع نفسه يجذب الانتباه لسد الفجوة لتلك المشكلة، فهؤلاء الذين تم استبعادهم من دائرة التفكير، فسيكونون مصدر خطر داهم عند تشجيعهم لبعض أنواع من الطبقات الدنيا في المجتمع.

● فإذا كان العوز الاجتماعي مشكلة حقيقية، وهي كذلك، للمجتمع بأكمله، فربما يمكن تبني وسائل علمية تطبيقية، تعكس أثرها على كيان الهيكل الاجتماعي.

● ولهذا فإن الاستقطاب الاجتماعي يمكن اعتباره أحد الآفاق، التي يقترح ألا توضع فقط كمجرد عوز كائن في قاع المجتمع، ولكن كإحدى المشاكل المتصاعدة، التي من الممكن أن تؤثر على أركان المجتمع بأكمله.

● إن آفاق الفقر والاستقطاب يقع كل منهما تحت عنوان المشاكل، التي تحتاج إلى الخبرة بعميشة الأفراد في المجتمع الذي يوجد فيه مستويات راديكالية مختلفة من المعيشة.

● ومن السهل معرفة الحقيقة عن أن أفراد المجتمع أنفسهم هم الذين يقومون بسد الفجوة بين الحرمان والعوز؛ فالأفراد ذوي الخبرة بالفقر يعرفون بدرجة أكثر من غيرهم أنهم لن يعيشوا طوال حياتهم كأفراد، وحتى هؤلاء الأفراد لا يبقون في الظروف نفسها خلال مراحل حياتهم، حيث سيعيش هؤلاء الأفراد في عائلات أو أسر، وتلك العائلات أو الأسر تجذب مواردهم لبعض الوقت أو المشاركة في تكوين ثراوتهم، أو في السقوط لهاوية الفقر مع بعض العائلات أو أفراد الأسر الأخرى.

● ولهذا فإذا أردنا دراسة تأثير الفقر على الأفراد، ورجبنا في تطوير السياسات لمعالجة أو إزالة هذه التأثيرات، فيجب دراسة هيكل الأسرة أو العائلة، التي يعيش فيها الناس وتتوزع الموارد وتستهلك بعد ذلك.

● ولا تبقى ظروف الأفراد كما هي طوال فترة حياتهم؛ فنحن نمو ونكبر، ومنتقل من الطفولة إلى مرحلة البلوغ، وربما نصبح آباء ثم نحال بعد ذلك لفترة المعاش.

● وبالطبع يتغير حجم وتركيب الأسرة بالزواج وإنجاب الأولاد أو زيادة النسل، وبالتالي يزيد حجم العائلة وتزيد تكاليف الحياة، وتحمل الأسرة لكثير من الأعباء

● الاستقطاب الاجتماعي

● الأسرة وديناميكية الفقر

العائلية والحياتية، مع عدم كفاية الموارد المالية اللازمة للإنفاق، وبذلك تخلق مشكلة الفقر والحرمان والعوز عن هذا السبيل.

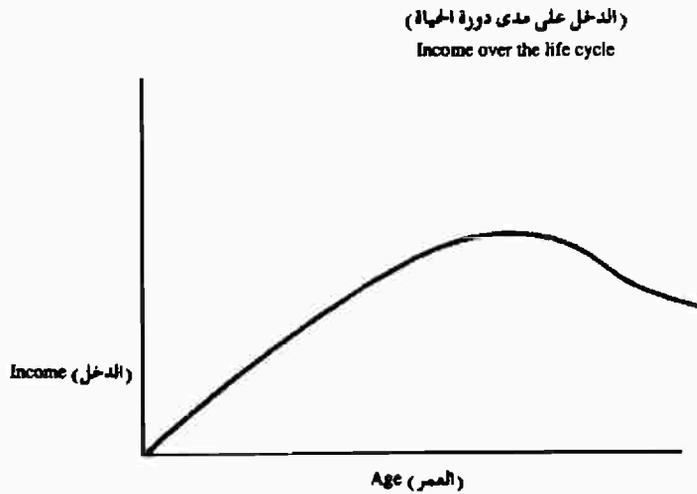
● وينتج عن طريق تحقيق حد أدنى لإحجام المساواة أو عدم وجودها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والمجتمع.

● كما أن الحركة الداخلية في الأسرة تخلق نماذج مختلفة من الاحتياجات والتكاليف الأساسية للتكوين العائلي، وعليه.. فإن معايير المساواة تعنى المقارنة بين الأسر أو العائلات في التشكيل الأساسي، عن طريق تقليل الاحتياجات والتكاليف الناتجة عن المشاركة في الموارد الخاصة بالأسرة، ويعتمد ذلك على تقليل التكاليف تبعاً للمشاركة في الأسر، التي أوجدت تلك العلاقات المتشابكة والمتداخلة داخل الأسرة؛ مما يؤثر على المجتمع بأكمله.

● نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه الروابط في توزيع الموارد في المجتمع البريطاني، فإن التغييرات التي تحدث طوال الوقت تكسب الناس خبرة في أنماط الدخل لهم، والتي تكون بدرجة كبيرة عبارة عن نتاج من التغييرات في تقدم العمالة وزيادة طاقة الروابط.

● ومع التغييرات في العمالة والروابط والوشائج التي تنتج عن الأحوال والظروف الاقتصادية في تلك الأوقات الحالية، فإن هذه النماذج يمكن تغييرها بدقة.

● ومما لا شك فيه فإن متوسط نمط الدخل على مدى دورة الحياة يأخذ شكل (u) مقلوبة، بينما تنمو طاقة الأواصر في فترة البلوغ المبكرة، وتصل إلى شكل هضبة في وسط العمر، ثم تهبط مع تقدم العمر لكبار السن والمخاليين إلى المعاش كما في الشكل التالي :



● قياس الفقر

تنقسم القياسات لمشكلة الفقر إلى مايلي :

(١) قياسات كمية وذلك باستعمال ما يلي :

أ) استخدام قواعد البيانات الموجودة .

ب) استخدام بحوث المسح الميداني المباشر ،

ج) استخدام بيانات المقارنة .

(٢) قياسات عدم المساواة .

(٣) التحليل الوصفي .

● قياس عدم المساواة

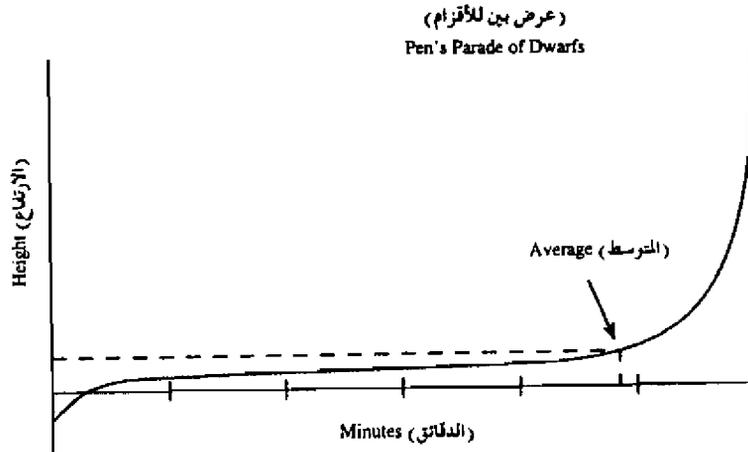
● تعد قياسات عدم المساواة بمثابة القلب للدراسات الكمية عن الفقر؛ فقياس عدم المساواة وأنماط التغيير في الدخل أو توزيع التكاليف تمدنا بصورة أكثر اتساعاً عن علاقات الثروة والحرمان ، وكيفية رسم خط الفقر الذي يمكن التقديم له .

● ولهذا فلكى نسوق الحجج والبراهين لإمكان الفهم الجيد عن مشكلة الفقر ، فنحن نحتاج إلى أن نقضى قليلاً من الوقت لاختبار كيفية قياس عدم المساواة ، وكيف يتم عمله وما نوع المعلومات التي يزودنا بها .

● وأغلب الاستعراضات البيانية لقوة قياسات عدم المساواة ، هي مايسمى بقياس «بين» (Pen) الشهير ، والذي يعرف باسم «عرض بين للأقزام» (Pen's - Parade) (Dwarfs) (أبحاث Pen سنة ١٩٧١م) ، وهو الأكثر عمومية وشهرة في توزيع الدخل في المجتمع البريطاني ، وقد تميز بقياس «بين» (Pen) بصفات توزيع وانتشار الدخول على مدى استعراض مدته ساعة واحدة للناس وارتفاعاتهم ؛ ليكون بمثابة مؤشراً لصلتهم بتوزيع الموارد في المجتمع ، ومع متوسط الدخل الذي يمثل الأشخاص بمدى متوسط ارتفاعاتهم .

● وكعنوان للورقة المقترحة في هذا العرض حيث تمثل الغالبية العظمى من الناس ، كما لو كانوا «أقزام» ، وقبل نهاية الساعة بمدة (١٢) دقيقة فقط يظهر فيها الأفراد كمتوسط ارتفاع . وحسبنا بعد ذلك ، في العشرة دقائق الأخيرة فإن الارتفاعات تنمو بطريقة دراماتيكية - كما ينحو إليها الأطباء والمحاسبين - معدل طول (٧ - ٨) ياردات ، وفي النهاية فقليل من الناس يصلون إلى طول (١) ميل أو أكثر من ذلك . وعن هذا الطريق يمكن رؤية قياس عدم المساواة ، والذي يمثل حقاً هذه المرحلة بدقة .

● وكذلك فإن «بين» (Pen) قد أظهرهم على شكل منحني بياني ، والذي يميل رلى الشكل الظاهري للحقيقة ؛ بحيث تكون بعدتها مبينة أسفل المتوسط ، والقليل منها تكون مبينة فوقها بعيداً عنها ، كما في الرسم البياني التالي :



Source : Pen, 1971. (المصدر : بين ١٩٧١).

- والأهمية السياسية للعلاقات بين مقياس عدم المساواة ومقياس الفقر، يصبح أكثر وضوحاً عندما نقر ونعترف بأن الغالبية العظمى للناس تتسلم أدنى متوسط للموارد.
- ولقد نفذت الفكرة مرة أخرى بجانب «عرض بين» في حقبة التسعينيات في العرض التمثيلي، الذي قدمته «مؤسسة راونترى للأبحاث» عن الدخل والثروة.
- وقدم «هيلز» (Hills) سنة ١٩٩٥م نموذج «عرض الدخل» في المملكة المتحدة لسنة ١٩٩٠ / ١٩٩١م قارن فيه الدخول لنماذج عديدة مختلفة للأسر الشمالية من خلال تعداد السكان، وقد استقر على أن متوسط الدخل كان يزيد فقط للوصول إلى القمة بنسبة ٣٠٪.
- إن أكثر التوزيعات المقنعة والمتقبلة والتكيفة كطريق معبر، قد تم وصفه في «عرض بين» (Pen's parade) كان من خلال إنشاء ما يسمى «بمنحنيات لورنز» (Lorenz curves)، وهذه تستعمل للتمثيل على شكل رسم بياني بسيط، وتوزيع الدخل عليه في بلد بعينه، في مقابل التوزيع النظري الافتراضي للدخول المتماثلة الكلية.
- وقد تم مناقشة تلك النقطة بمعرفة العالم «أتكنسون» (Atkinson) سنة ١٩٨٣م، والذي قدم مثلاً على أساس توزيع الدخل في بريطانيا في سنة (١٩٧٨ - ١٩٧٩م).

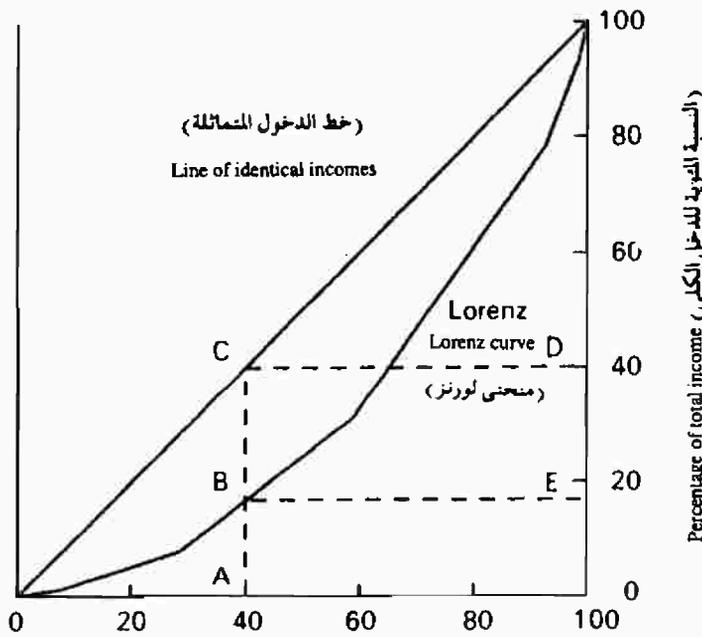
● وهذا المنحنى يمثل توزيع الدخل فى بريطانيا الذى يظهر أسفل الخط المستقيم ممثلاً لمستويات الدخل الكلية المتماثلة. وهكذا فإذا كانت كل الدخول متساوية فإن ٤٠٪ من وحدات الدخل سوف تحصل على ٤٠٪ من الدخل الكلى، ويمثل الخط (أ-ج-د).

● وفى الحقيقة، حيث إن التوزيع لا يكون متساوياً فهو يلى المنحنى الذى يقع فيه ذلك الخط، وهكذا فإن ٤٠٪ من الناس تحصل على ٢٠٪ من الدخل، ويمثل ذلك الخط (أ-ب-هـ)، والجزء المتعرج من المنحنى تحت الخط، لهذا يعبر عن امتداد عدم المساواة فى المجتمع.

● وأكثر من ذلك، فبعيداً عن الخط المنحرف يقع المنحنى، حيث الامتداد الأكبر لعدم المساواة، وهكذا فالمنحنى تحت هذا يبين فى الشكل التالى :

(منحنى لورنز)

The Lorenz Curve



Percentage of income units
(النسبة المئوية لوحدات الدخل)

Source : Atkinson, 1983

(المصدر : أتكنسون ١٩٨٣م)

والذى يظهر بأن ٤٠٪ من السكان يحصلون على أقل كثيراً من نسبة ٢٠٪ من المجموع الكلى للدخل.

● ولا تكون «منحنيات لورنز» (Lorenz curves) هي فقط التي لها مزايا التعبير عن قياسات عدم المساواة في شكل مبسط مرئى، ولكنها تسمح أيضاً بالمقارنات التي تتم بسهولة بين التوزيعات المختلفة (على هذا النمط في عدم المساواة) في المجتمعات المختلفة (أبحاث أتكنسون (Atkinson) سنة ١٩٨٣م).

● وعلى هذا النمط إذا كانت الولايات المتحدة تمثل في منحني لورنز أسفل بريطانيا، فيمكن القول بصفة عامة أن ذلك مجتمع غير متساوٍ بدرجة كبيرة.

● وهذه العلاقة يمكن أن يتم التعبير عنها أيضاً على صورة رقمية بالحساب على منحني لورنز، وتلك الأرقام تعرف «بمعامل جيني» (Gini coefficient)، وهذا الكسر الاعتيادى يمثل العلاقة الموجودة في الرسم البياني بين الاتساع وبين المنحني والخط المنحرف والاتساع الكلى تحت الخط المنحرف، وهي على هذا النمط التالي :

$$\text{معامل جيني (Gini)} = \frac{\text{الاتساع بين منحني لورنز والخط المنحرف}}{\text{الاتساع الكلى تحت الخط المنحرف}}$$

وهذا سوف يكون دائماً كسراً عشرياً بمعدل (٠,٤) (decimal- fraction)

● لأنه في كل المجتمعات يكون المنحني أسفل الخط المنحرف نوعاً ما، لكن المتمم للخط المنحرف يكون هو الخط المنحني، وهكذا فإن الأقل في عدم المساواة الكلية، والأصغر سوف يمثله الكسر الاعتيادى.

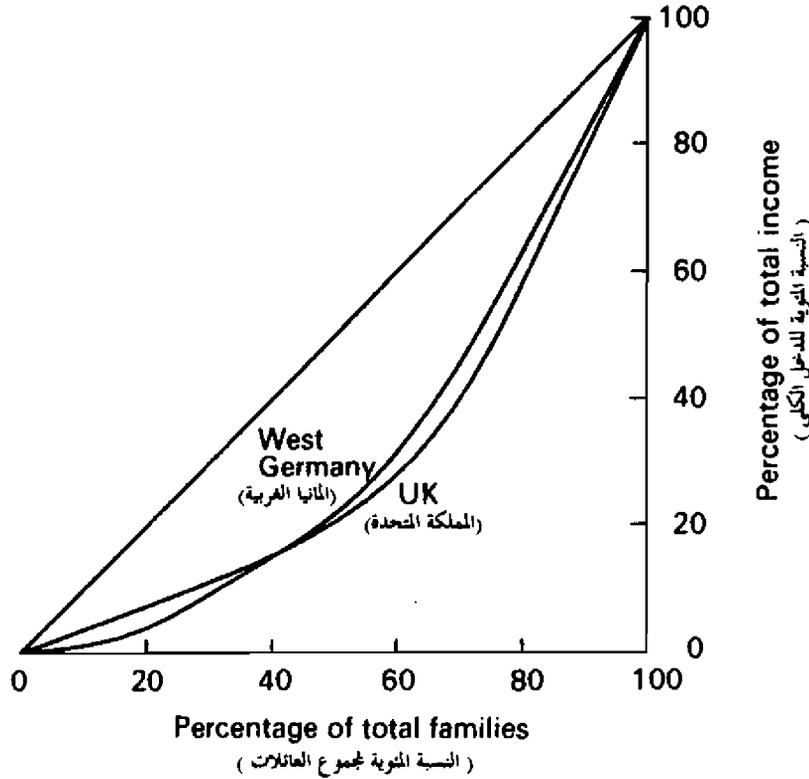
● وهذا فالمجتمع مع معامل «جيني» (Gini) يكون ممثلاً برقم (٠,٤) بصفة عامة، بمعنى أن يكون أقل من (١) صحيح، وعدم المساواة يمثله ٠,٦ من معامل «جيني» (Gini).

● ويعتبر «معامل جيني» (Gini Coefficient) كمقياس مقارنة بسيط جداً لعدم المساواة، ولكنه يكون أيضاً مقياساً أولياً جداً، فهو بصفة خاصة لا يستطيع تمثيل أحد الملامح المهمة المحتملة للتوزيعات، التي يمكن تمثيلها «بمنحنيات لورنز» (Lo-renz- curves) الذى ينتشر بموجبه عدم المساواة.

● وقد استعرض «أتكنسون» (Atkinson) سنة ١٩٨٣م ذلك عن طريق المقارنة لمنحنيات لورنز لكل من بريطانيا وألمانيا الغربية (كما هو موضح بالشكل التالي).

(منحنيات لورنز المتقاطعة)

Intersecting Lorenz curves



● ويمكن الرؤية هنا، بأن المنحنيات لكل منهما تكون أسفل الخط ولكنهما يكونان متقاطعين، و«معاملات جيني» (Gini) لكل من البلدين يجب أن تكون في الحقيقة أكثر أو أقل بنفس الشيء، ولكن التوزيع للدخل في أي منهما يكون ذا دلالة مختلفة.

● وهكذا فطبقاً «لأتكنسون» (Atkinson) فإن هناك أكثر الناس الموجودين في ألمانيا الغربية دخولهم أقل مما عليه الحال للموجودين في إنجلترا، ولكن عند الحديث عن هؤلاء الموجودين في الوسط في ألمانيا الغربية، فإنهم يتمتعون بمركز اتصالي أعلى بالمقارنة مع هؤلاء الذين في وسط بريطانيا.

● ولهذا فإن قياسات عدم المساواة لاتتعلق فقط بالصلة بين هؤلاء الموجودين في القمة، وهؤلاء الموجودين في القاع، وبذلك يمكن معرفة الصلة بين كل هؤلاء الموجودين فيما بينهما.

- ولذلك فإن النماذج تختلف بدقة بين البلدان المختلفة؛ كى تعبر عن تقاطع «منحنيات لورنز» المقارنة.
- وهذا الاتجاه المماثل لما بين قياسات تعداد القمة وفجوة الفقر - طبقاً لما ذكر - من أن كلا منهما يكون مهماً، ويمكن أن يقودنا لاختلافات مهمة فى سياسة الاستجابة للأخطاط والنماذج المعلنة.
- وبالطبع فسوف تختلف التوزيعات أيضاً فى البلد الواحد على مدار الزمن، وخصوصاً إذا ما تم تقديم قياسات للسياسة التى تأمل فى تقليص أو زيادة، وامتداد حالة عدم المساواة.
- ويمكن على هذا النمط مقارنة قياسات عدم المساواة على مدى الزمن بحيث تخبرنا «بعض الشئ عن النجاح أو الفشل فى أى من السياسات» والزيادة الحالية فى مستوى الفقر وعدم المساواة التى أعلنتها «مؤسسة راونترى للأبحاث» (أبحاث هيلز ١٩٩٥م)، والتى افترضت سياسات حديثة فى بريطانيا، ولاقت نجاحاً منقطع النظر فى تقليص حالات الفقر وعدم المساواة.
- من أجل هذا فإن قياس الفقر ليس هو كونه مجرد تجميع بيانات إحصائية، وتطبيق المسائل الجبرية عليها، بل يجب إجراء اختبارات حصر دقيق عما تعنيه هذه الأرقام الجامدة لتعبر عن الحياة الحقيقية للناس، ولهذا فيجب أيضاً أن نجنى فهماً أكثر دقة عن الفقر وعدم المساواة الذى كان فى بريطانيا فى حقبة التسعينيات، أو حقاً فى أى بلد من بلاد العالم، وفى أى زمن، حيث سنحتاج إلى استعمال قياسات وصفية وكيفية، بالإضافة إلى المسوح الإحصائية اللازمة لذلك.